

السعودية والامارات والكويت تقدّم مساعدات للاردن بـ 2,5 مليار دولار تتمثل بـ "وديعة في البنك المركزي الأردني"

وبضمانات للبنك الدولي ودعم سنوي لميزانية الحكومة لمدة خمس سنوات وتمويل من صناديق التنمية لمشاريع إئتمانية

الرياض - (أ ف ب) - قدّمت السعودية والإمارات والكويت مساعدات بقيمة 2,5 مليار دولار للمملكة الأردنية التي تمر بأزمة اقتصادية وسياسية حادة، بحسب ما أعلنت وكالة الانباء السعودية الاثنين. وجاء في بيان نشرته الوكالة أنه "انطلاقاً من الروابط الأخوية الوثيقة بين الدول الأربع (...) تم الاتفاق على قيام الدول الثلاث بتقديم حزمة من المساعدات الاقتصادية للأردن يصل إجمالي مبالغها إلى ملياري وخمسمائة مليون دولار أمريكي".

وأوضح البيان أن هذا المبلغ سيتمثل بـ "وديعة في البنك المركزي الأردني، وبضمانات للبنك الدولي لمصلحة الأردن، وبدعم سنوي لميزانية الحكومة الأردنية لمدة خمس سنوات، وبتمويل من صناديق التنمية لمشاريع إئتمانية".

وعقدت الدول الثلاث قمة في مكة المكرمة بدعوة من العاهل السعودي الملك سلمان وبحضور نظيره الاردني الملك عبد الله الثاني.

وعلقت لوري بوغهارت من معهد واشنطن لدراسات الشرق الاوسط لوكاله فرنس برس ان "السرعة وحجم الاستجابة التي تقوم بها دول الخليج دليل واضح على قلقهم وعزمهم القضاء على الاضطرابات في الاردن من جذورها".

واضافت "سيقومون بكل ما بوسعهم لافشال ربيع عربي آخر على عتبة ابوابهم".

وقد أبدى الملك الاردني عبد الله الثاني "شكراً وتقديره لخادم الحرمين الشريفين على مبادرته (...) ولدولتي الكويت والإمارات العربية المتحدة على تجاوبهما مع هذه الدعوة، وامتنانه الكبير للدول الثلاث على تقديم هذه الحزمة من المساعدات التي ستسمح في تجاوز الأردن لهذه الأزمة"، بحسب وكالة الانباء السعودية.

وكان العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز دعا إلى عقد اجتماع في مكة المكرمة لبحث الأزمة الاقتصادية في الأردن.

- أزمة اقتصادية -

كما أعلن الاتحاد الأوروبي الأحد تقديم 20 مليون يورو إضافية للاردن هذا العام لدعم الأمان الاجتماعي. وقالت وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي فيديريكا موغريني خلال مؤتمر صحافي في عمان "ستجدون الاتحاد الأوروبي دائماً إلى جانبكم يقدم الدعم الكامل لجهود الاصلاح".

واوضحت موغريني أن "الأردن يلعب دوراً حيوياً في المنطقة بحكمة وتوازن فريد، دور نقدره عالياً ونؤيد دعمه بكل السبل المتاحة بما فيها الاقتصادية والمالية".

ويعبّر الأردن أزمة اقتصادية مع تدفق اللاجئين من جارته سوريا اثر اندلاع النزاع العام 2011 وانقطاع امدادات الغاز المصري وأغلاق حدوده مع سوريا والعراق بعد سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية على مناطق واسعة فيهما.

وشهد الأردن خلال الأيام الماضية احتجاجات شعبية في العاصمة عمان ومحافظات أخرى ضد مشروع قانون ضريبة الدخل الذي ينص على زيادة الاقتطاعات الضريبية من مداخيل المواطنين.

وأدت الاحتجاجات في الأردن إلى استقالة حكومة هاني الملقي وتلقيف عمر الرزاز تشكيل حكومة جديدة. وتعهد رئيس الوزراء الجديد سحب مشروع قانون ضريبة الدخل، ما أدى إلى نزع فتيل الأزمة.

وسجل معدل النمو الاقتصادي في الأردن العام 2017 نحو 2% ويتوقع ان ينخفض العام 2018.

والتيزنت المملكة المحدودة الموارد والتي تعتمد بشكل كبير على مساعدات خارجية خاصة من واشنطن والاتحاد الأوروبي ودول خليجية بتوجيهات الصندوق لاصدارات اقتصادية تخفض العجز السنوي مقابل الحصول على قروض.

ويشهد الأردن أزمة اقتصادية متقدمة خصوصاً في ظل تجاوز الدين العام 35 مليار دولار.

وحركة الاحتجاجات الحالية هي الأكبر منذ نهاية عام 2011 عندما رفعت الحكومة الدعم عن المشتقات النفطية.

ويعتمد الأردن الذي يستورد معظم احتياجاته النفطية من الخارج، بشكل كبير على المساعدات الخارجية خصوصاً من الولايات المتحدة ودول الخليج.

وبحسب الأمم المتحدة، هناك نحو 630 ألف لاجئ سوري مسجلين في الأردن، بينما تقول المملكة أنها تستضيف نحو 1,4 مليون لاجئ منذ اندلاع النزاع في سوريا في آذار/مارس 2011. وتقول عمان إن كلفة استضافة هؤلاء تجاوزت عشرة مليارات دولار.